المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوى الإعاقة

اعداد
د. عايد سبع السلطاني

خبير رعاية وتأهيل المعاقين
وزارة التنمية الاجتماعية - سلطنة عُمان

دراسة مقدمة إلى
الملتقى الرابع عشر للجمعية الخليجية للإعاقة
تحت شعار
"الخدمات المقدمة للشباب من ذوي الإعاقة.... الواقع والطموح"
خلال الفترة من 14-17 أبريل 2014م في مدينة دبي – الأمارات العربية المتحدة

الفهرست

	الصفحة
المقدمة	3
فكرة الورقة	3
هدف الورقة	3
أهمية الورقة	4
مبررات الورقة	4
تعريف المصطلحات	5
المدخل النظري لفهم الإعاقة	5
النموذج الاجتماعي للإعاقة	6-5
المشاركة – الاندماج الاجتماعي	7-6
أهداف الاندماج الاجتماعي	8-7
الاشخاص ذوي الإعاقة بين التجنب والرعاية	8
وعي المجتمع بمتطلبات الاشخاص ذوي الإعاقة	9-8
معايير المشاركة والاندماج الاجتماعي	10
الآليات الفاعلة في المشاركة والاندماج الاجتماعي	10
التحديات	18-10
الآثار الايجابية المتوقعة للمشاركة والاندماج الاجتماعي على الاشخاص ذوي الإعاقة	20-19
التوصيات	21-20
الخاتمة	21
المراجع	22

مقدمة :

عملية المشاركة وتفعيل الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة داخل مجتمعاتهم أضحت في وقتنا الراهن هدفا اساسا من أهداف ومفاهيم التنمية الاجتماعية باعتباره حقا مشروعا للجميع دون تفريق في الأصناف والإشكال ، ولكون مشكلة الشخص ذي الإعاقة والإعاقة في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة و المهيأة للإعاقة و التي تضع قيود وعقبات غير مبرره ولا تستند إلى رؤى علمية أمام المشاركة في فعاليات الحياة الاجتماعية . وتشير العديد من الأبحاث إلى أن مشكلات الشخص ذي الإعاقة الحياتية والتوافقية لا ترجع إلى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها ، بل تعود بالأساس الى الطريقة التي ينظر بها المجتمع اليه .

ولا يُفهم من ذلك إغفال الفروق الفسيولوجية ولكن الهدف يتمثل في علاج هذا التأثير بالتركيز بصفة أساسية على الجوانب و الأبعاد المجتمعية التي يمكن تغييرها من خلال الافتراضات العامة للنموذج الاجتماعي في تفسير الإعاقة الذى يؤصل فيه بصفة خاصة إكساب الأشخاص ذوي الإعاقة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم و المهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو الاشخاص ذوي الإعاقة والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.

ومفهوم المشاركة والاندماج الاجتماعي في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حركة حقوق الإنسان ضد التصنيف والعزل لأي فرد بسبب إعاقته إلى جانب تزايد الاتجاهات المجتمعية نحو رفض الوصمة الاجتماعية لهذه الفئة من المجتمع .

وسنتناول بهذه الورقة سلطنة عُمان كنموذج لأدوارها العلمية والعملية بمجالات عده من المشاركة والاندماج الاجتماعي الفاعل للأشخاص ذوي الإعاقة .

فكرة الورقة :

تقوم فكرة الورقة على توجيه الأنظار الى محدودية المشاركة والادماج الاجتماعي لدور الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع وما يترتب عن ذلك إلى التهّميش والاستبعاد من مسار الحياة الطبيعية مما أدى الى فقدان أو محدودية مشاركتهم فيها نتيجة العقبات، الموانع Barriers الاجتماعية و البيئية التي تحول دون تفاعلهم مع المجتمع كالتحيز ضد الإعاقة و الشخص ذي الإعاقة ين و الميل إلى الوصم و التنميط وبيروقراطية الإجراءات ، وتعذر وجود وسائل المواصلات المناسبة كما أنه وصل ذلك الى مؤسسات التربية/ الرعاية الخاصة لتقوم على فكرة العزل وبالتالي تفشل في تزويدهم بالمناهج التربوية العادية ، مما يترتب عليه الاستبعاد من فعاليات الحياة الاجتماعية ، مما أدى كل ذلك إلى فشل المجتمع في التسامح مع / و التقبل للاختلافات و الفروق بين الشخص ذي الإعاقة ين من المشاركة العادية في فعاليات و أنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية اليومية.

هدف الورقة :-

تهدف الورقة إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة ، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق القبول والتقبل من خلال التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وذلك بغرض الوصول إلى وضع سياسات والبات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية .

أهمية الورقة :-

تأتي أهمية الورقة للتأكيد على أن الإعاقة تخلق أساسا في ظل ظروف اجتماعية معينة حتى وأن كانت ذات منشأ تكويني أو وراثي ، فإن السياق الاجتماعي هو المتغير الأساسي و الفارق في نشأة المصاحبات الاجتماعية والسلوكية بكل تداعياتها السلبية على الشخص ذي الإعاقة مما يلزم معه تغيير الثقافة السائدة على الإعاقة وذلك من خلال تبني استراتيجية المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة و الاستفادة من المميزات و الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع للأشخاص غير ذوي الإعاقة .

مبررات الورقة :

1. وجود اتجاهات اجتماعية سلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة .
2. النظرة الى الشخص ذي الإعاقة بوصفة عبء اجتماعي لا مردود من ورائه لعجزه عن الإتيان بأية سلوكيات تفيد المجتمع.
3. الأساس في تحسين وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة ين في المجتمع يعتمد على تغير الاتجاهات والمعتقدات الاجتماعية ، وذلك من خلال برامج توعية أفراد المجتمع بكافة قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة .
4. قصور بعض النظم العامة التي تكفل وتسهل عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي .
5. تدني وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ومعاناتهم من الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة أصلا عن نظره المجتمع اليهم وليست المترتبة على الإعاقة في حد ذاتها.
6. لوحظ عدم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الكثير من الحقوق والخدمات مقارنه بأقرانهم الآخرين .
7. العجز المادي يزيد من معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وينعكس ذلك على تدنى مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية المختلفة وميلهم للعزلة.

تعريف المصطلحات الأساسية :

المدخل النظري لفهم الإعاقة :-

من المتفق عليه بين عامة الناس و المتخصصين أن ذوي الإعاقة لا تتاح أمامهم مختلف فرص التفاعل مع مختلف مواقف وخبرات الحياة الاجتماعية ، ويعيشون في نوعية حياة أقل كثيرا مقارنة بأقرانهم الآخرين ، وتعتمد أي محاولة للتعامل مع أو للتخلص من الصعوبات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة على ما يعتقد أنه السبب في الإعاقة و الصعوبات المرتبطة بها وتوجد طريقتان مختلفتان لتفسير ما يعتقد انه السبب في الإعاقة وتداعياتها النفسية وقد أمكن بلورة هاتين الطريقتين فيما يطلق عليه نموذجا لتفسير الإعاقة وهما :

(أ) النموذج الطبي للإعاقة Medical Model of Disability

(ب) النموذج الاجتماعي للإعاقة Social Model of Disability

يركز أنصار النموذج الطبي بشكل كبير على الملامح و الخصائص الأساسية للفرد من حيث البنية التكوينية العضوية ، في حين يتبني مؤيدو النموذج الاجتماعي التفسيرات التي تعتمد على الخصائص الأساسية للمؤسسات الاجتماعية وما يسود المجتمع بشكل عام من أنساق قيم ومعتقدات تجاه الإعاقة و المعوقين وبقدر تعلق الامر بهذه الورقة نركز على :

النموذج الاجتماعي للإعاقة :

بدأت صياغة النموذج الاجتماعي من قبل بعض العلماء إثر إظهار العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة استيائهم وامتعاضهم من النموذج الفردي أو الطبي لكونه لا يقدم تفسيرات مقنعة لاستبعادهم من الاندماج في مسار الحياة الاجتماعية ولأن هناك العديد من الخبرات لأشخاص ذوي الإعاقة أظهرت أن مشكلاتهم الحياتية و التوافقية لا ترجع الى الإصابة أو الإعاقة في ذاتها ، ولكن تعود بالأساس الى الطريقة التي ينظر بها المجتمع اليهم، وإذا ما أريد إشراك واندماج ذوي الإعاقة في مسار الحياة الاجتماعية لابد أن يعاد تنظيم المجتمع من حيث بنائه ووظائفه ، وأيضا لا بد من القضاء على كل الحواجز والموانع والعقبات التي تحول دون هذه المشاركة والاندماج . ومن هذه العقبات أو الحواجز :

- التحيز ضد الإعاقة و المعوقين والميل الى الوصم والنمطية في التعامل .
- عدم مرونة الإجراءات و الممارسات المؤسساتية
- تعذر الحصول على المعلومات الصحيحة
- تعذر وجود البيانات و المؤسسات المناسبة
- تعذر وجود وسائل المواصلات والنقل المناسبة

وبما ينعكس كل ذلك وغيره على حياتهم يؤدي الى تداعيات نفسية أو سلوكية مصاحبة للإعاقة ، ولعل السبب الأساسي في هذا العجز وهذه المشكلات إنما يعزى إلى فشل المجتمع في التسامح مع / والتقبل للاختلافات و الفروق بين الاشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة العادية في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة الاجتماعية اليومية ، وقد أطلق على هذه الطريقة في التفكير حول / ومناقشة وتحليل الإعاقة بالنموذج الاجتماعي (للعجز) أو الإعاقة ، إذ يفسر فيه ذلك بوصفه نتاج أي سلوك أو عقبات تمنع أو تحول دون قيام الاشخاص ذوي الإعاقة من الاشتراك في فعاليات الحياة في المجتمع ، ولا يفهم من ذلك أن النموذج الاجتماعي يغفل أو ينكر تأثير الإصابات و الفروق الفسيولوجية ولكنه يعالج هذا التأثير دون التقيد أو الالتزام بالأحكام ذات الطبع التقويمي لذا فمن المتصور أن استخدام النموذج الاجتماعي يؤدي الى المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة .

وباختصار يؤكد النموذج الاجتماعي أن العجز و الإعاقة ناتجة عن عدم إدراك وعدم رغبة المجتمع في التعامل و التسليم بالاختلافات و الفروق في الخصائص والإمكانات البدنية و العقلية بين ذوي الإعاقة وأقرانهم العاديين .

المشاركة : (Integration)

أخذ مفهوم (المشاركة) اهتماما كبيرا في علم النفس الاجتماعي وتضميناته في مجالات التفاعل الاجتماعي , وينظر إلى هذا المفهوم باعتباره سلوكا له دقته في مجال الإدراك الشخصي كما يؤكدون العلماء على جوانبه المعرفية – والوجدانية نظرا لأهميته في السلوك الاجتماعي للفرد وانه بالإمكان تنمية هذا المفهوم وتطويره لما له من تأثير على الأفراد واندماجهم فيما بينهم . لدوره في العلاقات ومن ثم التقبل المتبادل للحياة العملية الناجحة من خلال تنمية وعى الفرد لذاته وقدرته على التعامل مع الآخرين وإقامة علاقات معهم يسودها الود والتلاؤم والتماسك والتوافق مع المجتمع بغض النظر عن حالة الفرد بإعطائه دور نشط واعتباره جزء من كينونة المجتمع الفاعلة .

الاندماج الاجتماعي : (Social integration)

ظهر مفهوم الاندماج الاجتماعي حديثا , وسادت مفاهيم مشابهة له مثل المساواة ، والمشاركة الكاملة ، والتربية للجميع ، وهو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حركة حقوق الإنسان ضد التصنيف والعزل لأي فرد .

والدمج عملية تهدف إلى توفير الخدمات التعليمية للأشخاص الشخص ذي الإعاقة ين . والإدماج بمعناه الشامل يعنى مجموعة الإجراءات والممارسات التي تزيد من فرص الفرد في

المشاركة في الحياة الطبيعية والأسرية والمجتمعية وتنمية شعوره بأنه قادر على الإنتاج والإبداع .

ويتم الاندماج الاجتماعي من خلال عملية منسقه متكاملة لاستخدام الإجراءات الاجتماعية والطبية والتعليمية والتأهيلية والتشغيلية مجتمعة في مساعدة الفرد المعني على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفعالية لنفسه والاندماج في المجتمع .

وهذا المفهوم الذي ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع مع الواقع الى حالة العيش معا شراكة وأندما ج تمر عبر بآلية من خلال ثلاث مراحل :

*التضامن الاجتماعي(solidarite هو شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد افراد المجتمع الى بعضهم البعض .

* التكيف الاجتماعي adaptation (هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة والمشاركة في قيمها ، آراءها و مواقفها . مثلا استجابة الشباب لشروط التكيف الاسري من حيث السلوك و احترام التراتب و اللباس و غير ذلك ..

*الاندماج الاجتماعي integration (يعني مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو من أفراده في صفوفه وتسهيل عماية القبول ..ويجب ان يكون هذا الاندماج الاجتماعي شاملا متكاملا . ولا يمكن ان ينجح في مستوى معين ويفشل في مستوى اخر .

أهداف الاندماج الاجتماعي :

1. يهدف الاندماج الاجتماعي بشكل عام إلى تغيير وجهة نظر المجتمع تجاه هذه الشريحة وكذلك تغيير فرص التوجه غير المرغوب فيه لدى الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة ما يعانونه من أزمات نفسية وعزلة اجتماعية في كثير من الأحيان ، نتيجة لسوء تقدير معظم قطاعات المجتمع .
2. تحقيق التكامل والتنسيق في عمليات الاندماج الاجتماعي وإجراءاتها... الطبية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والتأهيلية ... ، في مساعدة هذه الشريحة على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفاعلية لذاتها بما يحقق الاندماج للشخص الشخص ذي الإعاقة في المجتمع ولكن من خلال إعداد المجتمع وتوعيته للتعامل معه .وعلى أساس ذلك يهدف الاندماج الاجتماعي إلى :

- إعادة التوازن وإحداث التغيير في البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية لهذه الشريحة من المجتمع من خلال ثلاث محاور هي : التدخل الاجتماعي مع الفرد والأسرة ، والتدخل الاجتماعي مع الجماعة ، والتدخل الاجتماعي مع المجتمع .
- الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية لهذه الشريحة من المجتمع من خلال النهوض الاجتماعي بتوجيه البرامج والمشاريع التنموية نحو إشراكها وإمدادها بالتأهيل المرتكز على المجتمع .لضمان ظروف عيش كريم لهم .
- توفير الظروف الملائمة لمشاركة هذه الشريحة في الدورة الاقتصادية من خلال بعث مشاريع منتجه تساهم في تحسين دخلها ومستواها الاقتصادي .
- مساعدة هذه الفئة من المجتمع على الاعتماد على النفس وزرع الثقة فيها وتقليل الاعتماد على الآخرين .من خلال إتاحة الفرص لإثبات قابليتها واثبات وجودها .
- تغيير الجو الاجتماعي والنفسي لها نتيجة لتغيير روتين حياتها . ومساعدتها على التكييف والاندماج مع الآخرين من خلال تكوين علاقات اجتماعية وعلاقات عمل . . . الخ .
- زيادة خبراتها عموما في الحياة طبقا لاحتكاكهم بالآخرين .
- تعميق فهم حالاتهم وطبيعتها من خلال نبذ المفهوم السلبي عن الذات الذي يتسم بعدم القدرة وعدم الرغبة في المحاولة والانسحاب والعزلة الاجتماعية وبما يعمق مبدأ المشاركة والاندماج في المجتمع .
- العمل على التخلص من المظاهر النفسية والسلوكية التي تلحق الأذى النفسي جراء النظرة المجتمعية السلبية تجاه هذه الشريحة وبما يضمن التكيف مع الحالة وتحقيق الصحة النفسية .

<u>الأشخاص ذوي الإعاقة بين التجنب و الرعاية :-</u>

- عندما نتحدث عن الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام ، فإننا نتجه الى التركيز على الإعاقة ، بكل أسف ، بدلا من الاهتمام بالفرد ذاته وما لديه من مميزات وقدرات خاصة لذا جاءت النظرة سلبية اليهم فقديما كان ينظر للإعاقة على أنها عاهة ثم بعد ذلك صنفت بحكم قرارات إدارية مما ساهم في عزلتهم وتهميش دورهم و إلصاق المسميات السلبية بهم وفي ظل المبدأ الاجتماعي التوجيهي الذي ينادي بجعل الأشخاص ذوي الإعاقة أناسا طبيعيين وهو اتجاه اجتماعي يهدف الى إتاحة الفرصة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للحياة مثل الاشخاص الآخرين وهذا يتطلب التعامل مع هؤلاء على نحو طبيعي وإعطائهم الفرص ومساواتهم في الحقوق .

- في العصر الحديث اهتمت الحكومات بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء مؤسسات إيواء لهم تعليمهم وتأهيلهم بصورة منعزلة ثم تطورت الى عملية دمجهم داخل مجتمعاتهم وهذا ما نهدف اليه من هذه الورقة .
- نذَّكر بمختلف الإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة ، والتي منها ما توجت سنة 1993 بإصدار القواعد الموحدة بشان تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك أخيرا الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة

<u>وعي المجتمع بمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة:</u>

لقد أدي الالتفات الى الأهمية البالغة لمفهوم رأس المال البشري ودوره في نهضة المجتمع وتقدمه إلى أيلاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية في فئات من المجتمع منهم الأشخاص ذوي الإعاقة كي تستفيد بما لديهم من طاقات والتركيز هنا على الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم داخل المجتمع لا بد من تأهيلهم وتعليمهم وإدماجهم في مجتمعهم كقوى منتجة وفاعلة. فالأشخاص ذوي الإعاقة مصطلح يشمل كل الفئات ذات الإعاقات وتختلف قضايا ومشكلات وطرق رعاية كل فئة من هذه الفئات لاختلاف احتياجاتهم.

إن من أهم متطلبات تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة توفير كافة أشكال المساندة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لخفض مستويات الضغوط النفسية الواقعة على هذه الأسر. ووفق مدلولات بحثيه نجد ان الاشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون في معظم المجتمعات الى مختلف صور التمييز السلبي وخاصة الاستبعاد من كافة فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية، وتعد الإناث أكثر فئات الاعاقة تعرضا للعزلة الاجتماعية والنفسية و التجاهل بصورة خاصة في المجتمعات النامية .

ويرجع كل ذلك الى القصور في التشريعات القانونية المتعلقة بهذه الفئة مما يتطلب ضرورة إدخال تشريعات قانونية تدعم حقهم وتهيئ لهم فرص متكافئة.. وكذلك هناك ما تتعمد به الأسرة الى عزل الطفل ذي الإعاقة عن البيئة المحيطة (الخوف عليه من عدم التكيف ، التجنب لما يرتبط بتدريبه وتعليمه وخدمته ، الصعوبات و المشاكل المترتبة على ذلك من الوقت و الجهد) – (وحجة الأسرة هنا ايضا تأثيرات اجتماعية) بما تعتقد بأنها معذورة في ذلك – غير أن ما يجب الإشارة اليهم هو أن ذلك يترك آثاراً سلبية عميقه في نفسية الشخص ذي الإعاقة ، وأنه إذا ما عزل فسوف يحرم من فرص استخدام ما لديه من قدرات واستعدادات ومهارات وتستطيع الأسرة إذا ما تقبلت الطفل ذي الإعاقة بشكل طبيعي أن تساعده على تقدير نفسه بشكل واقعي و التخطيط لحياته أو تقييم قدراته واستعداداته بصورة صحيحة دون زيادة أو نقصان .

وقد نبهت نتائج البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية الى أهمية المشاركة الكاملة للأسرة لما لها من آثار إيجابية وفعالة في تحقيق التوافق والاندماج الاجتماعي والإنجاز و التحصيل التعليمي لهؤلاء الأطفال .

ويعد التعليم من أهم أساليب المشاركة والاندماج الاجتماعي إذ تعتمد عليه عملية التعليم ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة أساسية .

وكذلك فأن العوامل الثقافية والعلاقات الاجتماعية السائدة في البيئة و العناصر المكونة لها هي المؤثر الأول على السلوك ، ولا يعني ذلك إنكار الدور الذي تلعبه العوامل الفطرية و القدرات الطبيعية و الاستعدادات الجسمية ، إلا أن ما يهمنا بالدرجة الأولى لتحقيق المشاركة والاندماج الاجتماعي هو التأكيد على تأثير البيئة الاجتماعية والعوامل الثقافية على الطريقة التي يستخدم بها الفرد قدراته واستعداداته .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن الكثير من الاشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم يرون بأن الإعاقة والاتجاهات الاجتماعية والتصورات النمطية الجامدة وظروف الإسكان و النقل وغيرها من المعوقات الاجتماعية التي تسهم في تحويل القصور أو العجز الى إعاقة حقيقية تحد من المشاركة في فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية.

معايير المشاركة والاندماج الاجتماعي

يعتمد بمجال المشاركة والاندماج الاجتماعي مع الأشخاص ذوى الإعاقة أربعة معايير أساسية وهى :

المعيار الأول :

أهمية التزام المجتمع ودعمه لهذه الشريحة ، وضرورة توفير السبل والفرص لإشراكهم بشكل كامل في حياة المجتمع – لان هذا حق أنساني لهم من ناحية ، ولئلا يتحولوا إلى عامل سلبي مولد للمشكلات الاجتماعية من ناحية أخرى .

المعيار الثاني :

عدم اعتبار هذه الشريحة عبئا على المجتمع ، وبالتالي فالسؤال المناسب يكون : كيف نأخذ بيد هذه الشرائح لتكون قوى اجتماعية ايجابية بدلا من أن تكون قوى سلبية أو هامشية غير مبالية بمسيرة المجتمع أو مصيره ؟ .

المعيار الثالث :

التنبيه للتداخل العددي والتصنيفي بين هذه الشرائح ، وهو تداخل شديد بين فئات هذه الشريحة ، وأن حجم هذه الشرائح هو الأهم – وحينما يحسم هذا التداخل علميا (طبيا واجتماعيا ونفسيا) عن طريق التشخيص والتدخل المبكر حينها يعطي تصور وضع البرامج التنموية المخصصة لتصنيف الحالات .

المعيار الرابع :

يتعلق بضرورة أن تقوم البرامج المخصصة للنهوض بهذه الشريحة على أساس تنموي شامل ومخطط ، لا على أساس علاجي جزئي يؤدى في نهاية المطاف إلى مسالة مزمنة ، من خلال الاستفادة من الإمكانيات المجتمعية المادية والمعنوية المتوفرة في المجتمع مما يزيد من الفرص الضامنة والمتاحة ، واستثمارها لاكتساب الإمكانيات والوسائل اللازمة للمشاركة والاندماج الاجتماعي بشكل فعال في حياة المجتمع .

الآليات الفاعلة في المشاركة والاندماج

تقوية مؤسسات المجتمع المدني :

تعتبر عملية تشجيع وتمكين مؤسسات المجتمع المدني شرطا أوليا للاندماج الاجتماعي كأداة معيارية يفترض أن تعطي فرصا أكثر للشرائح المراد دمجها – بتضافر جهود الجمعيات الأهلية التطوعية مع الجهود الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية وغيرها ، فالحكومة واجهتها الرسمية لا تكفى كقنوات ووسائل لتلبية الحاجات أذ لابد من وجود مؤسسات غير حكومية للنهوض في هذه المهمة ، وعلى أن تكون هذه المؤسسات ليست مجرد جمعيات او هيئات أو مؤسسات خيرية أو أجهزة تقديم الخدمات – وإنما يجب ان تكون ممثلة للمجتمع بكافة مؤسساته البنيوية لما يمكن من تحقيق طموحات هذه الشريحة من خلال صدق التعبير عن مصالحها، والتضامن والاتفاق والإنجاز وتوصيل مطالبها إلى صانعي القرار – ووفق ذلك تعتبر هذه المؤسسات فاعلة في المشاركة والاندماج الاجتماعي لأعضائها والمستفيدين من خدماتها

2- الأسرة ودورها في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

تعتبر الأسرة من الآليات الفاعلة في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي كون الأسرة تقع عليها مسؤولية كبيرة تجاه الفرد من هذه الشريحة، فالإنسان يولد في أسرة وينشأ في كنفها، وتتحمل أسرته تربيته وإعداده للحياة العادية بالمجتمع، والتي يعيش فيها كل أفراد المجتمع، وكذلك تعمل الأسرة على توفير كافة الإمكانيات لهذا الإعداد . لذلك جذبت الاهتمام وصدرت التشريعات بقصد دعمها وحمايتها لكي تنهض بوظائفها تجاه أفرادها بفاعلية وخاصة في

الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة – لما لها من دور فاعل في عملية التنشئة الاجتماعية مع تزايد دور شركاء جدد لها وهم المدرسة والإعلام .

ويعزز دور الأسرة بالمشاركة في مجالات رعاية هذه الشرائح بأن تعمل الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي سواء من خلال وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية أو غيرها من خلال :

1- إقامة علاقات تنسيق وشراكة متكافئة بين الاختصاصين أو العاملين في مجال الإعاقة أيا كانوا أفراد أو جماعات أو مؤسسات حكومية أو أهلية وبين اسر ذوي الإعاقة مبنية على أسس التعاون والدعم والمساندة والتواصل وذلك باستحداث آليات للتخطيط و التنسيق والتنفيذ والمتابعة .

2 – تفعيل وتعزيز دور الأسر وإشراكهم في إعداد وتخطيط وتنفيذ البرامج التربوية والتأهيلية عند اتخاذ القرارات التي تخص أبنائهم من ذوي الإعاقة .

3 – تدريب الأهل وتثقيفهم على كيفية التعامل مع أبنائهم من ذوي الإعاقة وضرورة توعيتهم بحقوق أبنائهم والعمل على الدفاع عنها

4 – ضمان مساهمة المجتمع المحلي والذي يتكون من الأسر والاستفادة من موارده لتوفير فرص وصول ذوي الإعاقة في المدارس والأماكن العامة .

- تلبية الخدمات والاحتياجات التأهيلية المساندة للمعاقين :

أن توفير الخدمات والاحتياجات المساعدة لهذه الشريحة تأتى ضمن اولويات السياسة الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي ومنها سلطنة عُمان بهدف مساعدتهم والوصول بقدراتهم إلى أعلى مستوى ، ضمان المشاركة والاندماج الاجتماعي والتواصل الانسانى . سواء من خلال مراكز او دور تقديم الخدمات النوعية لهذه الفئات وفق فئاتها العمرية وحالاتها والتي منها– الخدمات التشخيصية والتقييمية –خدمات ترفيهية في مختلف المناشط – خدمات المواصلات العامة بتخفيض 50% في وسائل النقل الجوى ، ومجانية التنقل في وسائل النقل البرية التي تحت إشراف الحكومة . وكذلك المعينات والأدوات التأهيلية المساندة فيحصل الشخص ذي الإعاقة على الأجهزة التعويضية اللازمة وفق أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وهي: الأجهزة التعويضية ، والأجهزة الطبية المساعدة ، والكراسي المدولبه الكهربائية والعادية ، والنظارات والسماعات والأجهزة الأخرى . . .الخ . وكذلك يحصل الشخص ذي الإعاقة ون من خلال الإسناد المجتمعي والجمعيات الأهلية على الأجهزة التعليمية الحديثة كالحاسوب الناطق بالنسبة للمكفوفين وغيرها .

ويتمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالاستثناءات والإعفاءات من الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الحكومية والتخفيضات الخاصة عند شراء السيارات والأدوات المنزلية . . . الخ وهناك الكثير حسب كل دوله من دول المجلس ....كل هذه من آليات المشاركة والاندماج الاجتماعي ..

-تهيئة المجتمع للمشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشريحة في مؤسساته البنيوية :

أن مشاركة هذه الشريحة وإدماجها في المجتمع لايمكن أن يتحقق إلا بقبول هذا المجتمع لها ، ولذلك يحظى هذا الموضوع الاهتمام المتزايد من منطلق الأيمان بقيمة الإنسان ، وانه الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كافة الجهود العاملة بهذا المجال ، كونه مجهود جماعي يجب أن يسهم فيه أفراد المجتمع بأكملهم ، فالمجتمع الذي يقدم لأفراده المحتاجين الرعاية والاحتضان بدل العزل والانطواء معتبرا وجودهم فيه أمراً طبيعياً منبعثاً من واقع الحياة ، هو المجتمع الذي يساعد على إزالة الكثير من الحواجز أمام أفراده ، ولابد ان يساهم في توفير الخدمات والبرامج التي من شأنها أن تكفل لهؤلاء المشاركة في مختلف فعالياته عبر مؤسساته من خلال التطوع ، أوالدعم لأوجه رعايتهم وتقديم الخدمات للمحتاجين منهم، أو توجيههم واحتضانهم . . .وتغير النظره السائدة سابقا بين إفراده تجاههم ليأخذ دوره بالإسناد والمشاركة الفاعلة لدور الدولة تجاههم . باعتبار إن قبول المجتمع لهم يمثل مدخلا مأمون الجوانب واستثمار ذو عائد اقتصادي ملموس ، ولذلك تعتبر البرامج التي يقدمها ومنها الرعاية المجتمعية ذات المردود الايجابي اجتماعيا واقتصاديا عليه وعلى المستفيدين . ومن خلال كل ذلك تتحقق المشاركة والاندماج لهذه الشريحة .

6 – دور التشريعات الاجتماعية في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي للمعاقين :

يعتبر التشريع اساس في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي فلو اخذنا سلطنة عمان مثالاً لوجدنا أن النهضة المباركة التي قاد مسيرتها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه – قد أولت الأنسان العماني أهمية بالغة من خلال توفير الحياة الكريمة له بالرغم من إن نسبة المعاقين بين سكان السلطنة منخفضة بحيث لا تتجاوز 3,2% حيث بلغ عدد الاشخاص ذوي الاعاقة " **وصل مجموع عدد المعوقين في السلطنة وفقاً لأخر تعداد أجرى للسكان عام 2010 (62506)معاق منهم عدد (33787) من الذكور (54%) وعدد (28719) من الاناث (46%)في مجموعهم يمثل ما نسبته (3,2%) من اجمالي السكان العمانيين البالغ عددهم (1957336) والجدول التالي يبين توزيع الاعاقات على محافظات السلطنة .**

جدول (1) التوزيع الجغرافي للإعاقات

المحافظة / المنطقة	ذكر	أنثى	المجموع
محافظة مسقط	6079	5336	11415
منطقة الباطنة	12243	10168	22411
محافظة مسندم	739	599	1338
منطقة الظاهرة	3118	2614	5732
منطقة الداخلية	4328	3834	8162
منطقة الشرقية	4311	3826	8137
منطقة الوسطى	237	181	418
محافظة ظفار	1923	1628	3551
محافظة البريمي	809	533	1342
المجموع الكلي	33787	28719	62506

إلا أن ذلك لم يثنى الدولة والمجتمع المدني من أن يقدمان حماية ورعاية لهذه الشريحة من المجتمع شأنهم شأن الآخرين باعتبارهم قوة فاعلة يتوجب تنمية قدراتها واستثمار طاقاتها، حيث تم سن تشريعات وقوانين تكفل حقوق هذه الفئة ومنها :

1- قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (84/87) وتعديلاته .

حيث كفل للأشخاص ذوي الإعاقة حقا في الحماية الاجتماعية ضمن إطار المعاشات الشهرية التي تمنح بموجب هذا القانون تحت فئة العاجزين عن العمل، أو ممن نقصت قدرته عن العمل ، وذلك لكل مواطن ذكر كان أو أنثى .كذلك كفل القانون إمكانية معاونة الأشخاص ذوي الإعاقة ين ممن يثبت صلاحيتهم للتأهيل على القيام بعمل منتج يناسب حالتهم في إطار مشروعات موارد ا لرزق .

2- القرار الوزاري رقم (90/54) المنظم للمساعدات الاجتماعية :

فقد كفل مساعدة الشخص الأشخاص ذوي الإعاقة بتزويدهم بالأجهزة التعويضية والكراسي المدولبه والأطراف الصناعية التي يحتاجونها وذلك على نفقة الدولة .كذلك تضمنت مواده مساعدتهم في سداد رسوم توصيل التيار الكهربائي والمياه إلى منازلهم، وكذلك

مساعدتهم في قيمة استهلاك الكهرباء والمياه لمنازلهم ، ومساعدة أبنائهم الملتحقين بمراحل الدراسة بعلاوات شهرية .

3- قانون العمل العماني الصادر بالمسوم السلطاني رقم (2003/35) وتعديلاته

حيث ألزم القانون المؤسسات الخاصة التي تبلغ العمالة بها خمسين عاملا فأكثر بتشغيل ما نسبته 2% من الشخص ذي الإعاقة ين .

4- قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 80/8 ولوائحه التنفيذية وتعديلاتها .:

حيث تضمنت لائحته التنفيذية نظام المعاملة الوظيفية والخاصة بالموظف الحكومي الذي يتعرض للإصابة إثناء العمل وبسببه وقد كفلت له حقوقه الوظيفية .

5- قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 91/72:

حيث كفل للعاملين بالقطاع الخاص حقوقهم عند الاصابه بأي إعاقة إثناء العمل وبسببه.

6- قانون المعاشات التقاعدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 86/26:

أتاح هذا القانون لأخوة صاحب المعاش المتوفى نصيبا من المعاش من مورثهم إذا كانوا مصابين بإعاقة أو عجز ومهما بلغ عمرهم وذلك استثناءا من قواعد القانون .

7- قانون رعاية وتأهيل الشخص ذي الإعاقة ين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2008/63:

حيث كفل للمعاقين كافة الحقوق التي تساعد على المشاركة والاندماج وبمختلف أوجه الرعاية .

8- القرار الوزاري رقم 94/ 2008م الذي خول بموجبه منح بطاقة معاق:

وهى بطاقة تعريفية لحاملها ، تخوله التمتع بكافة الحقوق التي تضمنها القانون ، وبما تساعد حاملها على المشاركة والاندماج الاجتماعي .

ومن ذلك تلعب هذه القوانين دورا كبيرا في تلبية حقوق هذه الشريحة ، وبما يُمكن من مشاركتها ، وأخذ أدوارها في الاندماج الاجتماعي .

7- البيئة الاقتصادية ودورها في المشاركة والاندماج الاجتماعي للمعاقين :

آ- التأهيل والتدريب المهني والتشغيل :

لقد خطت دول مجلس التعاون ومنها سلطنة عُمان خطوات إيجابية وفاعلة في تأهيل هذه الشرائح وتحويلهم من طاقات معطلة إلى طاقات منتجه تسهم بالبناء ، وتشارك بفاعلية في برامج التنمية الشاملة للبلاد .من خلال عنايتها بالجانب الإنمائي لهذه الخدمات ، وذلك من

خلال التدريب والتأهيل المهني الذي يقدمه مركز رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان وبما تقوم به حاليا مراكز التدريب المهني العامة بقبول الأشخاص ذوي لإعاقة حسب قدراتهم ، الذي يستقبل الشخص ذي الإعاقة من سن (14-25) سنه لتوجيههم لغرض تأهيلهم في عدد من المهن التي تتناسب مع قدراتهم وحاجات السوق ، وتساعدهم على الإندماج في المجتمع .كما إن وزارة التنمية الاجتماعية اعتمدت برامج للتهيئة المهنية للمستفيدين من المراكز الاخرى وللأعمار من(14-16) سنه بغية تهيئتهم للالتحاق بمراكز التدريب المهني . باعتبار أن الإعداد والتأهيل والتدريب المهني أحد الأشكال الرئيسية التي تأخذها أوجه رعاية هذه الشريحة كونها جملة خدمات تهيئهم للاعتماد على النفس ، من خلال التشغيل ودخول عالم العمل وفق قدراتهم وقابلياتهم للوصول بهم إلى الاكتفاء الذاتي جهد الامكان ومن خلال الإسناد والدعم الذي يقدم لهم من المجتمع أو الحكومة ليتم التشغيل سواء في قطاعات العمل المتنوعة ، أو عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل ، أو بالتشغيل الذاتي المدعوم ، مما يكون مدخلا للمشاركة والاندماج الاجتماعي من خلال بيئة العمل . وما نتج عن ذلك من إيجاد سياسات ومبادئ وأنظمة تؤدى إلى توافر فرص ملائمة بمجال التشغيل وفق القدرات والمجالات التي تم التأهيل عليها.

8- تهيئة البيئة الملائمة ودورها في الإدماج والاندماج الاجتماعي /إزالة الحواجز بكافة إشكالها (مجتمع بلا حواجز) :

بغية تهيئة هذه الشرائح إلى المشاركة والاندماج الاجتماعي يتطلب إزالة الحواجز بكافة أنواعها المعمارية منها والاجتماعية، لضمان تحركهم بيسر – حيث تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة من خلال لجان مشتركة لتهيئة البيئة المحلية وذلك بفتح كافة مرافق المجتمع لاستخداماتهم، وتسهيل انتقالهم، وحظر إقامة إشكال الحواجز إمامهم، وهذا يؤمن الانفتاح والاندماج في المجتمعات المحلية، وبالتأكيد فأن ذلك يتطلب الجهود المشتركة بين المجتمع والحكومة . وبذلك يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعلية في المجتمع وتلبية احتياجاتهم اليومية ، وتقسم هذه المتطلبات إلى قسمين :

أولا : المتطلبات داخل المباني وتشمل مايلي :

الممرات ، و المنحدرات، والأرضيات ، ودورات المياه ،و السلالم ،والأبواب ...الخ

ثانيا : المتطلبات خارج المباني وتشمل مايلي :

- مواقف السيارات ، و الارصفه ، والمنحدرات، والمداخل والبوابات ، والأرضيات – الهواتف العامة ، والحدائق العامة . . . .

وبصدور قانون رعاية وتأهيل الشخص ذي الإعاقة ين رقم (2008/63) حيث تناول بمادته(10) بشأن التقيد بالمواصفات الهندسية بالنسبة للاماكن والطرق العامة والمباني ودور العبادة ودور الترفيه ومداخل الأسواق ومواقف السيارات وغيرها من المرافق والوزارة جارية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغرض التنفيذ .

9 – دور الإعلام والرياضة :

❖ الإعلام :

إن تهيئة المجالات والوسائل المناسبة للنمو والإشباع الثقافي والترويحي وتنظيم الأنشطة المناسبة من خلال أجهزة الإعلام وبرامج التثقيف والفنون تعد أساسية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج الاجتماعي والمشاركة وإكسابهم الثقة بأنفسهم وإكساب الآخرين الثقة بهم , وتوسيع آفاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والمؤسسات كسرا لطوق العزلة والهامشية التي قد يستشعرها الأشخاص ذوي الإعاقة فالاستعانة بوسائل الأعلام بمختلف أجهزتها ومؤسساتها لنشر الوعي والإدراك الموضوعي لمشكلات الإعاقة والشخص ذي الإعاقة ين بين الجماهير ولدى الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم , يعطى دفعا للمشاركة والاندماج ولقضايا الإعاقة في إبعادها المختلفة وتشديدا على الارتباط الوثيق بين مشكلة الشخص ذي الإعاقة ين وتنمية الموارد البشرية كونها غاية ووسيلة في التنمية الشاملة . وذلك بأن تخصص وسائل الإعلام السمعية والمرئية مساحات أسبوعية شريطة أن يعلن عنها مقدماً لعرض أهداف الشراكة والاندماج الاجتماعي بدلاً من طرح المشكلات والعقبات وهذا للتثقيف والتوعية المجتمعية.كونهما أدوات فعالة في تبصير المجتمع .

❖ الأنشطة الرياضية

للأنشطة الرياضية دورٌ بارزٌ في عملية المشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشرائح من المجتمع ، حيث إن الإشباع الثقافي والترفيهي ، وكذلك الأنشطة الفنية والدمج الرياضي بإشراكهم في البطولات المحلية والعالمية وحصولهم على بعض المراكز المتقدمة والبطولات ، مما يزيد من إكسابهم الثقة بأنفسهم وإكساب المجتمعات الثقة بهم عملا على توسع افاق التفاعل الاجتماعي مع مختلف الفئات والهيئات كسرا لطوق العزلة والهامشية التي يستشعرونها، كون ان النجاح لا يرتبط بالمكان والزمان ، أنه يتحقق في أي وقت ، وينطلق ليحمل أي عنوان ، المهم أن يكون الساعون اليه لديهم الرغبة القوية في تحويله إلى حقيقة .

10- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان والهيئات والاجتماعات المتعلقة بالتأهيل ورسم السياسات المتعلقة بهم :

ان إعطاء الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمت بصلة وثيقة برسم السياسة المتعلقة بهم سواء الرعائية او الاجتماعية ، أو الاقتصادية وضمن التنمية الشاملة يعتبر أمرا بالغ الأهمية في مختلف مستويات المجتمع . فقد يتم تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان الوطنية التي تضم كافة الجهات ذات العلاقة والخاصة برسم سياسة رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة ومتابعتها .

11- المشاركة والاندماج في البيئة التعليمية :

تعتبر فرص التعليم المتاحة حق من حقوق جميع الأطفال ومنهم الأطفال ذوي الإعاقة ، وإن تطلب ذلك أجراء تعديل ملموس في البرنامج التعليمي ، وإنشاء بعض الخدمات الساندة الضرورية مما يتيح التعليم الشامل لهؤلاء مثل غيرهم من الأطفال الآخرين للوصول إلى أقصى مرحلة يمكنهم بلوغها من المراحل التعليمية المتوفرة ، ويجب ان يتم ذلك من خلال النص في السياسات التعليمية .إن تأمين الاندماج والاشتراك في البيئة التعليمية عن طريق الدمج التربوي بمختلف أشكاله وأنواعه ضرورة ملحة وعامل فعال في المشاركة والاندماج الاجتماعي ، فسياسة الدمج هي التطبيق التربوي للمبدأ العام الذي يوجه خدمات التربية وهو التطبيع نحو العادية في البيئات التربوية والتعليمية وتتيح فرص التقبل الاجتماعي وتعبر عن فلسفة ذات نزعة إنسانية أخلاقية لا تفرق بين إنسان وآخر، فبالتعليم تستطيع هذه الشريحة (من القادرين عليه) إثبات قدراتهم وقابلياتهم العقلية والادراكية الكاملة التي يمتلكونها والتي يمكن إن يتفوقون فيها في كثير من الأحيان عن أقرانهم الآخرين . حيث يمنحهم تكوين علاقات وتعارف بالاضافه إلى تغير الجو الاجتماعي والنفسي نتيجة تغير مجرى حياتهم في ألعزله ومساعدتهم على الاعتماد على أنفسهم وزرع الثقة فيها ، وتقليل اعتمادهم على الآخرين نتيجة لتنمية قابلياتهم . بالإضافة إلى زيادة خبراتهم عموما في الحياة طبقا لاحتكاكهم بالآخرين .وبغية التخطيط لبرامج الدمج المثالي فتتمثل في توفير معلم للتربية الخاصة واحد على الأقل في كل مدرسة يطبق فيها برامج الدمج حيث إن الشخص ذو الإعاقة يحتاج الى درجة كبيرة من القبول والدعم والقليل من المنافسة لذلك فهم بحاجة الى مختصين، بالإضافة الى تقبل الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية والطلبة في المدارس لبرامج الدمج وقناعتهم به وهذا لن يتم إلا بعد توضيح أهمية الدمج لكل من الإدارة المدرسية والمعلمين وأولياء أمور الطلبة، والاختيار السليم للأطفال من ذوي الإعاقة الذين سيستفيدون من هذا البرنامج من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والانفعالية والمشاركة والتعاون من قبل أولياء أمور الطلبة من ذوي الإعاقة في البرنامج المدرسي من الأمور الهامة جداً لإنجاح برامج الدمج وتحديد الأهداف المرجوة من البرنامج واقعيا وعلميا .

12- دور العمل الاجتماعي الأهلي التطوعي في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

سلطنة عُمان اعتبرت ضمن سياستها الاجتماعية أن العمل التطوعي من أهم دعائم العمل الاجتماعي الهادف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة لهذه الفئات كهدف وغاية في نفس الوقت لغرس روح التعاون والتكافل الاجتماعي بين إفراد المجتمع في سبيل تظافر الجهود وتعزيز المشاركة الأهلية لتنمية المجتمع وكان من ثمار ذلك قيام **جمعيات رعاية الأشخاص ذوى الإعاقة :**

تتولى تقديم الخدمات التأهيلية والتدريبية والاجتماعية والتربوية والتشخيصية لذوى الإعاقة وهناك ستة أنواع من هذه الجمعيات في السلطنة (كما مبينه بالجدول رقم "2") كلها في مسقط ولكن خدماتها تصل إلى كل مكان في السلطنة من خلال إنشاء فروع ومراكز لتقديم الخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تقوم هذه المراكز على مفهوم التأهيل المرتكز على المجتمع وتقديم الرعاية والتأهيل والتي منها

آ – تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والصحي والنفسي والثقافي للأطفال ذو الإعاقة .

ب– تقديم العلاج الطبيعي والوظيفي للأطفال المستفيدين من هذه المراكز .

ج–تقديم خدمات التهيئة المهنية بغية الإعداد للتدريب والتأهيل المهني .

د–تقديم خدمات تشغيلية للذين يتعذر عليهم الانخراط في سوق العمل .

هـ– تقديم الخدمات الترفيهية والترويحية .

و– تقديم التوعية المجتمعية بين أفراد المجتمع بمواضيع الإعاقة والحد منها .

ح– تقديم الخدمات الأسرية – الإرشاد الأسرى (برنامج بورتج العالمي) .

أهداف هذه المراكز :

1–تحقيق المشاركة الأهلية في رعاية وتأهيل الأطفال ذوى الإعاقة في بيئاتهم المحلية.

2– المساعدة على المشاركة والاندماج الاجتماعي لهذه الشريحة من المجتمع .

3–تعد رافدا مهما لدمج الأطفال ذي الإعاقة من القادرين على التعلم في التعليم العام .

تغطى هذه المراكز البعض من محافظات السلطنة وولاياتها ويبلغ عددها حاليا (15) مركزا وفرعا من هذه الجمعيات الاهلية البالغ عددها (5) جمعية أهلية

تحت الإشراف الفني لوزارة التنمية الاجتماعية يشترك في ادارتها ممثلون من مختلف الجهات ذات العلاقة وممثلون عن أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلون من وجهاء المجتمع وممن يتوسم فيهم الدعم والإسناد ، أما الكادر فأنه كادر متطوع يتم تدريبه وتأهيله من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على مختلف أوجه التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم ورعايتهم .

جدول رقم (2)

الجمعيات الأهلية المعنية برعاية وتأهيل المعاقين

م	اسم الجمعية	سنة التأسيس	عدد المراكز/ الفروع التابعة لها	أهم أنشطتها
1	جمعية رعاية الأطفال المعاقين	1991	11	رعاية نهارية لدعم ورعاية وتأهيل الأطفال ذوى الإعاقة بهدف تحسين نوعية الحياة لهم وبأسلوب التأهيل المجتمعي
2	الجمعية العمانية للمعاقين	1995	2	رعاية وتأهيل ودمج اجتماعي ومهني وثقافي واجتماعي ونفسي للمعاقين
3	جمعية النور للمكفوفين	1997	3	تقديم الدعم والرعاية لفئات المكفوفين اجتماعيا ومهنيا ونفسيا
4	جمعية التدخل المبكر	2000	–	تقديم خدمات التدخل المبكر للأطفال منذ الولادة وحتى عمر خمس سنوات
5	جمعية الامل	2012	–	تقديم خدمات لذوي الإعاقة الذهنية / الأولمبياد الخاص
6	جمعية اولياء امور اطفال التوحد	2014	–	تهتم بقضايا التوحد المتنوعة

13- دور الجانب النفسي في المشاركة والاندماج الاجتماعي :

مما لاشك فيه أن للإعاقة تأثيرا عميقا في الاتزان الانفعالي للفرد مهما كانت درجة الصحة النفسية للأشخاص ذوي الإعاقة ، ولعجزه في أحايين كثيرة عن تكيفه مع بيئته وتحقيق المشاركة والاندماج الاجتماعي من خلال اكتشاف إمكانياته وتقبل وضعه وصورته في المجتمع ., تجده

يحاول إخفاء نواحي العجز والقصور أو ينطوي على نفسه , مما يزيد في حساسيته نحو مختلف ردود فعل المجتمع نحوه , باللجوء إلى العزلة او التمرد على الآخرين .

التحديات :

أن أي عمل أنساني لابد أن تواجهه مجموعة من المشاكل والعقبات مهما كان نوعها وحجمها، والتا تتطلب مواجهتها بالدراسة والتحليل وتظافر كل الجهود المناسبة لها .

ومن بين المشاكل والعقبات التي تواجهنا في سلطنة عمان والتي نود أن نطرحها ما يلى :

1. قلة الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات للعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ونقص المؤسسات التي يمكن أن تعد هذه الكوادر على المستوى المحلى .وندرتها على مستوى الدول العربية أيضا .
2. ما تزال عملية نقل الخبرات وتبادلها بين العاملين مع الاشخاص ذوي الإعاقة سواء على المستوى المحلى أوا لعربي أو الدولي ضعيفة وذلك يتطلب حث المؤسسات الحكومية المختصة , والمؤسسات الإقليمية والدولية ، على وضع برامج للتأهيل والتدريب المشترك وتبادل الخبرات فيما بينها .
3. الحاجة الى جهات تخصصية لتشخيص الإعاقة والتشخيص التربوي لما يشكل ذلك من اسس للعمل التأهيلي والتربوي ولرسم خطط رعاية وتأهيل وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد طبيعة الإعاقة وبيان درجتها واحتياجاتها .
4. تبرز الحاجة إلى اعتماد مفاهيم ومضامين ومعايير محدده لتصنيف وتوصيف الإعاقة (دليل وطني للمعاقين في كل دولة خليجية)وبما يتفق والمقاييس الوطنية والإقليمية والعربية و الدولية .
5. ضعف الطاقات الاستيعابية التخصصية للمؤسسات مقدمة الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم إمكانية التوسع الكمي لمتطلباتها الفنية والمالية . وخاصة فيما يتعلق بنظام التدريب و نوعيات المهن .. كما أن مكون التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية متوسطي و شديدي الإعاقة تدريبا وتأهيلا وتشغيلا كالورش المحمية او التشغيل المحمي ، كما أن دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات لهذا النوع من الإعاقة ما زال قاصرا .
6. مشكلة التعليم وتنوعه وقبول مختلف انواع الإعاقات ودقة تصنيف قدرات الاطفال ذوي الإعاقة كما في (بطيئ التعلم واطفال التوحد ...) . فبالتعليم يستطيع الشخص ذي الإعاقة إثبات قدراته وقابلياته العقلية والادراكية الكاملة التي يمتلكها والتي يمكن إن يتفوق فيها في كثير من الأحيان على أقرانه الآخرين .

7. لازالت وجهة نظر المجتمع وخاصة أصحاب الأعمال تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة على انه إنسان غير قادر على تحمل المسؤولية ومحدود الأداء في العمل من جهة مما أدى أن يعانوا الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة البحث عن العمل إلى أزمات نفسية وعزلة اجتماعية في كثير من الأحيان، نتيجة لسوء تقدير قدراتهم وقابلياتهم
8. مشاكل تنظيم مصادر التمويل للمؤسسات الأهلية المعنية بالأشخاص ذوى الإعاقة بغية ديمومة عملها , وبما يحقق تغطية برامج خدماتها وتطويرها بالإضافة إلى دعم وزارة التنمية ا لاجتماعية الفني والمالى .

<u>الآثار الايجابية المتوقعة عن المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة :</u>

هناك الكثير من الآثار يمكن تلخيصها في النقاط منها-:

- تساعد المشاركة والاندماج الاجتماعي في استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلبة ذوى الإعاقة (الدمج التربوي
- تساعد المشاركة والاندماج الاجتماعي في تخليص أ سر الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعور بالذنب والاحباط والوصم.
- تعديل اتجاهات وسلوكيات افراد المجتمع تجاه هذه الفئة وذلك من خلال اكتشاف قدرات وامكانات الاشخاص ذوي الإعاقة التي لم تتح لهم الظروف المناسبة للإثباتها .
- تساهم المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في تأهيلهم للتعامل مع الاخرين في البيئة الاقرب للمجتمع والاكثر تمثيلا له.
- تقليل الفوارق وتحسن مفهوم الذات والزيادة في تقبل الفروق الفردية .
- اعطاء فرصه للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن البيئة العامة والاجتماعية بزياده الثقة بالنفس وتنمية الاستقلالية و تكون الاصدقاء والبعد عن الانفعالية والسلوكية الغير مرغوب بها .
- تخليص اسرة الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصمة stigma جراء الشعور اليأس والذنب بسبب وجود طفل معاق لديهم .
- تساهم المشاركة والاندماج الاجتماعي في تعديل اتجاهات الناس والاسر نحو الأشخاص ذوي الإعاقة بأكثر موضوعية وواقعية لطبيعة مشكلاتهم واحتياجاتهم وكيفية مساعدتهم
- تساهم المشاركة والاندماج الاجتماعي بشكل فعال في علاج المشكلات النفسية والاجتماعية والسلوكية لدى الاشخاص ذوي الإعاقة وتحمل المسئولية والتوافق المهني.

التوصيات :

1- إنشاء مراكز علمية متخصصة ترتبط بالجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والاشخاص ذوي الإعاقة والتي منها التفاعل الاجتماعي والخصائص النفسية والسلوكية الأشخاص ذوي الإعاقة . تواكب التغيرات في تصنيفات الاعاقة ومستحدثاتها في العالم .

2- دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني .

3- إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية.

4- تكوين بنية داعمة من التدريب المهني والمجتمعي بما يواكب الخبرات التقنية الحديثة وبناء الطاقات البشرية، من خلال تدريب الاشخاص ذوي الإعاقة على مختلف مناحي الحياة السلوكية والتفاعلية والاجتماعية والتشاركية ،وذلك لمساعدة الأشخاص الشخص ذي الإعاقة ين على اكتساب مهارات الحياة اليومية التي تتيح لهم أكبر قدر من الاعتماد على الذات والاستقلالية .

5- تفعيل دور المجتمعات المحلية لضمان مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار مشتركا مع الاشخاص ذوي الإعاقة ضمن مسؤولياتهم ومحيطهم ... من خلال إجراء وتأسيس حوار تشاركي مع المجالس المحلية والبلدية والمؤسسات الغير حكومية والإعلام – لتفعيل دور هذه الفئة في التنمية المجتمعية الشاملة .

6- تعزيز قدرات وفرص هذه الشريحة من المجتمع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع ودعم إنشاء روابط أو جمعيات تمثل مصالحهم والحفاظ عليها وإشراكهم في تخطيط وتنفيذ ا لسياسات والبرامج الحكومية التي تتعلق بهم .

7- ضرورة اعتماد مفاهيم ومضامين معايير محدده لتعريف ا لاعاقة والتصنيفات المستخدمة لأنواع الإعاقة والشخص ذي الإعاقة ين التي تعكس التعريف الاجتماعي ,وبما يتفق مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

8- الاهتمام بتشخيص حالات الإعاقة وتوفير الأجهزة وأدوات الفحص والاختبار اللازمة لمختلف فئات الإعاقة وذلك حتى لا يختلط التشخيص فيختلط التصنيف مما قد يضر ضررا بالغا بالمعاق وإمكانيات علاجه وتربيته وتأهيله هناك اختلاط مثلا بين حالات التخلف العقلي وبين الأطفال البطيئين في سرعة التعلم.

9- تشجيع نظم التعليم للجميع وتحسين فرصه – وخاصة الدمج التربوي للفئات المشمولة وتيسير الوصول اليه من خلال الاستعدادات التي يجب أن تؤخذ للدمج الشامل ضمن بيئة عامة وداعمة تشتمل على خدمات تربوية مناسبة من خلال :

- ❖ إعداد مدارس الدمج الشامل .
- ❖ إعداد الأنظمة الخاصة بها .
- ❖ إعداد المعلمين .
- ❖ إعداد الأسس التربوية والبيئة الملائمة .
- ❖ إعداد الطلاب المستفيدين .

10- العمل بعدة وسائل لتشغيل هذه الشرائح وخلق موارد رزق لها سواء من خلال المؤسسات البالغة الصغر وتشجيع الأنشطة الانتاجيه بالاستفادة من أوجه الدعم والتمويل الميسر لها أو من خلال ضمان تطبيق القوانين الخاصة بتشغيلهم .لما لهذا من انعكاس بالغ الاهمية مجتمعيا ونفسيا وخاصة بمجال المشاركة والاندماج الاجتماعي .

11- تعزيز وتوسيع البرامج التي تستهدف هذه الشرائح من الغير قادرين على العمل وخاصة برامج الحماية الاجتماعية حسب القدرات المالية والإدارية الوطنية . مع تشجيع القطاع الخاص والجمعيات الخيرية والتطوعية ألسانده لتوفير الحماية والدعم الاجتماعيين .

12- تشجيع الاستقرار الأسرى ومساندة الأسرة في توفير الدعم المتبادل بما في ذلك دورها في التنشئة والتربية والرعاية الجيدة للأطفال الشخص ذي الإعاقة ين.

13- إيجاد قدرات وآليات لأغراض البحث ونشر ألمعرفه وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الخليجية والعربية وفق نماذج مبتكرة وبأفضل الممارسات التبادلية في هذا المجال .

14- تهيئة البيئة المحلية الجاذبة لما لها دور بالغ الاهمية في عملية تغيير النظرة السلبية للمجتمع تجاه الإعاقة وإحداث تغييرات إيجابية مؤثرة في المحيط الاسري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بما يتناسب مع احتياجات الاشخاص ذوي الإعاقة وبما يتطلب هذا الأمر مساهمة فعلية من أسرة الشخص ذي الإعاقة بشكل خاص وسائر أفراد المجتمع بشكل عام، لكي تتحقق المشاركة والاندماج الاجتماعي في إطار المجتمع أهدافه .

الخاتمة :

إن قضية المشاركة والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع اندماجا فاعلا هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلى كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال من الجماهير والوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة تجاهها لما يولد ذلك من إحساس هذه الشرائح بالانتماء إلى المجتمع , ويعزز رغبتها وقدرتها على الاندماج فيه ويشعرها كذلك إن جهودها يصب في المصلحة المشتركة لكل أفراد المجتمع وجماعاته وشرائحه كون إن حاجات هذه الشرائح متنوعة ومتجددة ومتصاعدة , وان مخزون العطاء فيها يمكن استثماره وتعظيمه بالرعاية الأسرية والمجتمعية وبجهود الدولة ، إذ إن من الميسر لتضافر جهودها مجتمعه أن تفجر شلالات من العطاء إذا أحسنا التخطيط العلمي لها ، وأجرينا الأبحاث الاجتماعية العلمية التي تعد التخطيط والسعي ببصيرة علمية .

المـراجـع

1. اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة 2007م
2. قانون رعاية وتأهيل المعاقين العماني (2008/63)
3. أحمد حسين القاني : أمير إبراهيم القرشي – استراتيجية المدخل البيئي للمعاقين سمعيا– 2005م.
4. الروسان , فاروق (1998) قضايا ومشكلات في التربية الخاصة , عمان , دار الفكر للنشر والتوزيع .
5. العقد العربي للمعوقين ، ورقة عمل اعداد أديب نعمة قدمت الى المؤتمر الاقليمي حول العقد العربي بيروت اكتوبر 2002م م
6. برادلي , واخرون (ترجمة سرطاوي واخرون , 2000) الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة مفهومه وخلفيته النظرية . العين , دار الكتاب الجامعي .
7. د. مهدي محمد القصاص ورقة عما " التمكين الاجتماعي لذوى الاحتياجات الخاصة دراسة ميدانيه " ،**المؤتمر العربي الثاني** عن **الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية** ديسمبر 2004
8. وجدى عبد اللطيف زيدان (2011) : فعالية استخدام السيكو دراما فى العلاج الأسرى لتحسين التواصل لدى الأبوين المسنين ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد (25) ، ص 2–68
9. زينب محمود شقير : سيكولوجية الفئات الخاصة والمعوقين –دار النشر الجامعية – القاهرة 2002م
10. كوافحة , تيسير , يوسف عصام , (2007) تربية الافراد غير العاديين في المدرسة والمجتمع , عمان , دار المسيرة للنشر والتوزيع .
11. محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة على (2003) : تدريب الأطفال ذوى الاضطرابات السلوكية على المهارات النمائية . القاهرة ، دار الفكر العربي
12. محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة على (2003) : تدريب الأطفال ذوى الاضطرابات السلوكية على المهارات النمائية . القاهرة ، دار الفكر العربي
13. مواهب ابراهيم عياد ونعمه مصطفي رقبان وساميه ابراهيم لطفي (1995) : المرشد في تدريب الشخص ذي الإعاقة ين ذهنياً على السلوك الاستقلالي في المهارات المنزلية, الإسكندرية منشأه المعارف.
14. منظمة الصحة العالمية (2009) : المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض ICD–10 تصنيف الاضطرابات النفسية والسلوكية ، الأوصاف السريرية (الإكلينيكية) والدلائل الإرشادية التشخيصية ، ترجمة وحدة الطب النفسي بكلية الطب جامعة عين شمس ، بإشراف أحمد عكاشة ، الاسكندرية ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية .

15. تشريعات الإعاقة وحقوق الأشخاص المعاقين في المنطقة العربية ، د. موسى شرف الدين – ورقة مقدمة الى ملتقى دبي الدولي لإعادة التأهيل 7–9مارس 2006م
16. الاندماج الاجتماعي والمشاركة / ورقة عمل مقدمة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية / لندوة الاندماج الاجتماعي مقامة من قبل جامعة الدول العربية / ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية /مسقط 2008